

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات العامة والقوانين المعدلة له ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛
وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - جميع أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها إلى الدولة وفقا لأحكام القوانين رقم ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليها وأحكام القوانين التالية لها ، يعرض صاحبها عن مجموع ما يمتلكه من أسهم ورؤوس أموال في جميع هذه الشركات والمنشآت بتعويض إجمالي قدره ١٥ ألف جنيه ، ما لم يكن مجموع ما يمتلكه فيها أقل من ذلك فيعرض عنه بمقدار هذا المجموع .

مادة ٢ - يتم التعويض المشار إليه في المادة السابقة بسندات على الدولة وفقا لأحكام القوانين التي آلت بتقتضاها ملكية أسهم ورؤوس أموال هذه الشركات والمنشآت إلى الدولة .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ (٢٢ مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤

في شأن تنظيم المؤسسات العلاجية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية والقوانين المعدلة له ؛

الجدول الملحق بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤
بالتصان الاجتماعي بيان القيمة الشهرية بالفروش للماش الكامل

الجمالة	تكوين الاسرة	قيمة الماش في العاصمة	قيمة الماش في المدينة	قيمة الماش في القرية
الأيتام	تقيم واحد	١٥٠	١٤٠	١٠٠
	تقيمان	٢١٠	٢٠٠	١٥٠
	ثلاثة أيتام	٢٨٠	٢٦٠	٢٠٠
الأرامل	أربعة أيتام	٣٥٠	٣٢٠	٢٤٠
	أرملة ذات ولد	٢٣٠	٢١٠	١٥٠
ذوات	أرملة ذات ولدين	٢٦٠	٢٤٠	١٧٠
	أرملة ذات ثلاثة أولاد	٣٠٠	٢٨٠	٢٠٠
الأولاد	شخص بمفرده	١٩٠	١٧٠	١٢٠
	رجل وزوجة	٢٥٠	٢٣٠	١٧٠
مجزز كلي أو	رجل وزوجة وولد	٢٩٠	٢٧٠	٢٠٠
	رجل وزوجة وولدين	٣٢٠	٣٠٠	٢٢٠
ليخوذة	شخص وولد	٢٣٠	٢١٠	١٥٠
	شخص وولدين	٢٦٠	٢٤٠	١٧٠
	شخص وثلاثة أولاد	٣٠٠	٢٨٠	٢٠٠

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤

بشأن رؤوس أموال الشركات والمنشآت

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت والقوانين المعدلة له ؛